أذرع الأخطبوط تفتقد الألياف القابضة

عبد المنعم علي عيسى

تعمل الأحزاب أو الحركات عادة في تعاملها مع «الوقائع» و«المصالح» على أسطرتها عبر صوغها في أساطير غالباً ما تكون مستندة إلى أسس تاريخية أو تكون تحتوي على جزء بسيط من الحقيقة التاريخية وعندها يتم العمل على إكمال النسيج بـ«كشكش» ملؤه الكذب والتزييف على حين أن الأفكار والحقوق تتم أدلجتها بمعنى إدخالها في عمق الإيديولوجيا لضمان أن تبقى في ذروة التطلعات مهما تغيرت هذه الأخيرة بتغير الظروف والمراحل.

إذا ما أردنا إسقاط الكلام السابق على التحرك العسكري التركي الطافي على السطح منذ نحو ثلاثة أسابيع في الشمال العراقي، نرى أن الأحزاب القومية التركية قد استبقت ذلك التحرك بالتسويق داخل أوساطها وفي الشارع التركي لـ«الحق» التركي بولاية الموصل والأمر نفسه ينطبق على «سنجق» حلب وجبل التركمان في الشمال السوري، ومن بين ما تروج له تلك الأوساط أن تلك الأرض كانت قد اقتطعت عن الجسد العثماني في عام ١٩٢٥ (يغيب عن ذلك الخطاب أن لواء اسكندورن كان قد اقتطع بمؤامرة تركية فرنسية عام ١٩٣٩) وعندما تذهب (تلك الأوساط) نحو تقديم أدلتها لتؤكد صحة ادعاءاتها فإنها تقول إن تلك المناطق تحتوي على جماعات تركمانية منتشرة على امتداد مساحاتها في محاولة للنسج على المنوال نفسه الذي كان ينسج عليه تيودور هرتزل فقد عمد هذا الأخير إلى أسطرة التاريخ خدمة لأهداف سياسية راهنة حيث الفكرة هنا تقوم على اعتبار أن كل أرض يطؤها اليهود هي أرض يهودية. على الرغم من وهن الحجج التي يسوقها القوميون الأتراك إلا أن تلك المحاولة هي في غاية الخطورة نظراً لتبني حزب العدالة والتنمية التركي لها فهو حزب السلطة في أنقرة وفي رأس هرمه تقف النيات الأردوغانية التي لم تعد مستترة في مراميها نحو تمدد جغرافي تركي ولربما تشجع عليه حالة الفوضى والتمزق التي يعيشها الجاران العراقي والسوري على حد سواء.

تطرح تلك الأفكار إشكالية جغرافية سياسية كبيرة يمكن اختصارها بسؤال يقول: إذا كان الأمر كذلك فماذا عن أذربيجان وأوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان التي تحتوي أراضيها جميعها على أقليات تركمانية؟ ثم ماذا عن الأكثرية العربية في إقليم لواء اسكندرون المغتصب؟ ناهيك عن عدد آخر من الثغرات التي من الصعب حلها ما لم يتم تبني سياسات تعتمد في أعماقها على ما ذهب إليه الإسرائيليون باعتبار أن حدود إسرائيل هي المكان الذي تستطيع الدبابات الإسرائيلية الوصول إليه إلا أن من شأن تبني هذه السياسات أن يجعل منها «طاعوناً وبائياً» يفرض على الجميع التكاتف لاستئصاله.

نشأت بعد سقوط بغداد ٩ نيسان ٢٠٠٣ علاقة رحمية بين أنقرة وأربيل كانت تل أبيب قد لعبت دوراً محورياً في قيامها عندما مارست ضغوطها على واشنطن التي قامت بدورها بالضغط على أنقرة للقبول بحكم ذاتي موسع الصلاحيات في الشمال العراقي، آنذاك قبلت أنقرة بذلك الأمر في مقابل شرطين أساسيين الأول هو ربط الاقتصاد الكردستاني بنظيره التركي والثاني أن يكون لها الحق في مراقبة تسليح الإقليم مع احتفاظها بحق الفيتو في رفض أي سلاح تعترض عليه.

أنتجت تلك العلاقة الرحمية علاقة عسكرية متصاعدة كانت تحمل بين طياتها إرسال المئات من العسكريين الأتراك إلى الإقليم وهو ما كان قائماً منذ عام ٢٠٠٣ إلى الآن، إلا أن الأمر لا يقيم إلا على أساس الظروف والمعطيات التي تمر بها المنطقة بمعنى أن ممارسة ذلك الأمر في عام ٢٠٠٦ (مثلاً) هو غيره في عام ٢٠١٥، وإذا كان من الممكن تبرير الحالة الأولى على أنه تفعيل للاتفاقات العسكرية بين الطرفين إلا أن هذا التبرير لا يعود كافياً لفهم الأمر في حالته الأخيرة انطلاقاً من الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة برمتها.

يقرأ التحرك التركي العسكري في الشمال العراقي على محملين اثنين: الأول أن هناك تخوفاً تركياً من أن تستطيع القوات العراقية (والحشد الشعبي) من تحرير الموصل ما يعني تمدداً لهذا الأخير (الحشد الشعبي) باتجاه الحدود التركية وهنا فإن التحرك التركي يهدف إلى استباق ذلك الأمر عبر إيصال عشائر (سنية) إلى الموصل للسيطرة عليها لحظة تحريرها المفترضة، والثاني أن أنقرة ذاهبة إلى مقامرة تعمل من خلالها على القيام بعملية قضم جغرافية، وفي تفسير هذا الأمر يمكن القول إن أنقرة ترى أن الظروف الحالية التي يمر بها الشمالان العراقي والسوري هي ظروف مثلى للقيام بتلك العملية انطلاقاً من أن الغرب اليوم هو أحوج ما يكون لرضا أنقرة عليه وهو أحوج ما يكون للمياه الإقليمية التركية وللقواعد العسكرية لمواجهة التمدد الروسي المتصاعد في المنطقة، وعيه فإن تلك الحالة يمكن أن يستولد منها –بحسب الرؤيا التركية– عملية مقايضة واسعة تحمل بين ثناياها تقديم ما يريده الغرب إليه للحصول على مكاسب جغرافية تسعى أنقرة إلى تحقيقها.

تقول صحيفة حرييت ٦ / ١٢ / ٢٠١٥: إن عدد العسكريين الأتراك في الشمال العراقي قد بلغوا نحو ألفي عسكري وتضيف: إن أنقرة لن تتوقف عن إرسال عسكرييها إلى هناك حتى يبلغ تعدادهم عشرة آلاف جندي (كان أردوغان قد أكد في تصريح له في ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥ أنه لن يقوم بسحب عسكرييه من الشمال العراقي الآن مضيفاً: إن مهام تلك القوات هي تدريب قوات البشمركة الكردية).

تدفع أنقرة بتلك القوات لأمر آخر هو غير المعلن عنه حيث ستكون المهام الأساسية لها هي تدريب العشائر في الموصل ومحيطها مع الإشارة إلى أنها (أنقرة) كانت قد عملت مؤخراً على دفع تلك العشائر للالتفاف نحو قيادة «أثيل النجيفي» (محافظ الموصل لحظة سيطرة داعش عليها في ١٠ حزيران ٢٠١٤)

تذهب تقارير غربية إلى القول: إن تحالفاً رباعياً كان قد نشأ مؤخراً في الأشهر الأخيرة يضم إلى جانب أنقرة كلاً من أثيل النجيفي ومسعود البرزاني وطارق الهاشمي (نائب الرئيس العراقي السابق) وإذا كان مفهوماً اندفاع الأول والثالث نحو نوع كهذا من التحالفات لأسباب شخصية بحتة، إلا أن الغريب في الأمر هو اندفاع مسعود البرزاني نحو تحالفات كهذه من شأنها أن تضر بالأكراد بل تهدد بضياع المكاسب السياسية التي حققوها بعد سقوط بغداد في عام ٢٠٠٣.

يقرأ التحرك التركي أيضاً على أنه محاولة للسيطرة على الموصل بما فيها كركوك وأربيل والسليمانية على حين يقرأ الموقف الكردي (قيادة إقليم كردستان) على أنه لا يملك أي اعتراضات على المحاولة التركية السابقة وما يخطط للشمال العراقي هو نفسه ما يخطط للشمال السوري وإن كانت موسكو قد وضعت الأطر المسموح بها للتحرك ضمن هذا الأخير عندما ذهب فيتالي تشوركين مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥ إلى تحذير أنقرة من مغبة تكرار المحاولات التركية في الشمال السوري، إلا أن الرهان التركي يبدو قائماً على انتظار متغيرات كبيرة وجذرية في المنطقة (أسوة بتغير الموقف الغربي باتجاه أنقرة والسعي نحو إرضائها) تعيد من جديد رسم موازين القوى القائمة فيها.

في خلفية الصورة السابقة تقف السياسات السعودية المدمرة التي تهدف الرياض من ورائها إلى القيام بحروب إبادة مذهبية في سياق حربها المعلنة (والمستترة) مع طهران وهو الأمر الذي يفسر دعمها اللامحدود لتنظيم الدولة الإسلامية الذي أكدته صحيفة الإندبندنت البريطانية ٦ / ١٢ / ٢٠١٥ من خلال نشر مقابلة مع ريتشارد ديرلوف رئيس الاستخبارات البريطانية (M١٦) السابق الذي قال فيه بالحرف: «إن السعودية ساعدت داعش في الاستيلاء على شمال العراق لأن الأمر يقع في سياق عملية كبرى هي إبادة الشيعة».

المساعي السعودية المدمرة هي التي شكلت الأرضية المناسبة لانتعاش الأطماع التركية في جغرافيا الجوار بل كانت الدافع الأكبر والمحرك نحو تشكيل الجيش التركماني الذي أعلن عن تشكيلة في ٧ تموز ٢٠١٥ على لسان ما يسمى رئيس المجلس التركماني السوري المدعو عبد الرحمن مصطفى، وعليه فإن السياسات السعودية باتت تمثل خطراً حقيقياً يتهدد المنطقة والعالم عبر خزانها الفكري والمذهبي الذي تستشف السلطة الحاكمة في الرياض منه سياساتها.

إلى الآن لم يهزم المشروع التركي– السعودي– القطري في سورية إلا أن ذلك لا يعني أن هذا المشروع يسير في طريقه للنجاح فدونه ودون هذا الأخير أهوال تتجاوز بكثير القدرات التي يمتلكها ذلك التحالف الثلاثي.

جاويش أوغلو حاول الالتفاف على إهانة حكومة بلاده: لصبر أنقرة على روسيا حدود

بوتين يلغي القمة الروسية- التركية في سان بطرسبورغ.. وأردوغان يتودد

| وكالات

أعلنت موسكو أمس إلغاء القمة الروسية– التركية التي كانت مقررة اليوم في سان بطرسبورغ ووضعت ثلاثة شروط لمصالحة أنقرة، محبطة بذلك محاولة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان للتخفيف من حدة الغضب الروسي بادعائه أن الرئيس فلاديمير بوتين كان يمدح بشخصه كثيراً وأن تصريحاته الأخيرة عقب إسقاط الطائرة الروسية ناتجة عن «فورة دم لا أكثر».

ووسط أنباء عن قيام زورقين روسيين بإجبار سفينة تركية على تغيير مسارها في البحر الأسود، بعد يوم من إطلاق سفينة روسية النار تحذيراً لقارب صيد تركي، حاول وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الالتفاف على الإهانة التي لحقت بحكومة بلاده جراء ذلك، عبر التصريح بأن «لصبر أنقرة على روسيا حدوداً»،

وفي التفاصيل، أعلن السكرتير الصحفي للرئيس الروسي دميتري بيسكوف، أن القمة الروسية– التركية المزمع عقدها الثلاثاء في سان بطرسبورغ، تم إلغاؤها. وقال بيسكوف، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، رداً على سؤال صحفي: «كلا، لن تكون هناك قمة، ولا يجري التخطيط لعقدها».

وكانت الرئاسة التركية قد أكدت استعداد أنقرة للمشاركة في القمة الروسية، مشيرة إلى أنها تنتظر تأكيد موسكو.

يشار إلى أن الرئيسين الروسي والتركي اتفقا على عقد هذه القمة خلال لقائهما على هامش قمة مجموعة العشرين بأنطاليا في تشرين الثاني الماضي، قبل توتر العلاقات بين البلدين بشكل حاد بعد إسقاط تركيا الطائرة الروسية في الأجواء السورية.

بدوره أفاد السفير الروسي لدى أنقرة أندري كارلوف، أن العلاقات الروسية التركية لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه إلا بثلاثة شروط، تقوم تركيا بتنفيذها إن كانت ترغب بتحقيق المصالحة، وهي «الاعتذار، محاسبة المسؤولين، والتعويضات»، لافتاً إلى أن كل الحلول المطروحة والتي لا تتضمن هذا الشروط الثلاثة غير مقبولة، ولن تجدي نفعاً.

وأوضح كارلوف، أن الطيار الروسي أوليج بيشكوف قتل في أثناء هبوطه بمظلته، بحسب موقع «ترك برس» الإلكتروني التركي، بعد استهداف الطائرة من قبل القوات المسلحة التركية، «من المواطن التركي ألب أرسلان تشيلك».

وفي سياق آخر أعلنت شركة «تشيرنومور نفط غاز» الروسية، أمس، أن سفينة تجارية تحت العلم التركي، اعترضت على نقل منصتي حفر تابعتين للشركة في البحر الأسود، وأن أسطول البحر الأسود الروسي تدخل وأجبر السفينة على تغيير مسارها.

وقالت الشركة في بيان لها، حسب وكالة «سبوتنيك» للأنباء: «إن عملية نقل المنصتين جرت بسبب توقف أعمال الحفر من حقل الغاز البحري القريب من ميناء أوديسا الأوكراني باتجاه المياه الإقليمية الروسية، وأن السفينة التجارية التركية رغم قيامها بحركات استفزازية مسببة في نشوء خطر اصطدام لم تستجب للنداءات اللاسلكية والصوتية والإشارات المرئية من الجانب الروسي.

واضطرت الشركة إلى الاتصال بالأجهزة البحرية الأمنية الروسية التي أرسلت إلى موقع الحادث زورقين مسلحين، وسرعان ما أقدمت السفينة التركية على تغيير مسارها والانصراف بعد اقتراب الزورقين منها.

يذكر أن سفينة تابعة للبحرية الروسية أطلقت النار من الأسلحة الصغيرة، الأحد، لإجبار سفينة صيد تركية على التراجع بعد دخولها القطاع الشمالي من بحر ايجة من أجل منع حدوث تصادم بين السفينتين، ، واستدعت الحكومة الروسية الملحق العسكري التركي من أجل إطلاعه على حيثيات الحادث.

السكرتير الصحفي للرئيس الروسي دميتري بيسكوف

وبموازاة ذلك وفي تعليقه على حادثة إطلاق السفينة الروسية النار التحذيري على قارب الصيد التركي، نقلت صحيفة «كوريير ديلا سيرا» الإيطالية في مقابلة مع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قوله، حسب «رويترز»: «إن لصبر أنقرة على روسيا حدوداً بعد أن بالغت موسكو في رد فعلها على حادث بحري بين البلدين في مطلع الأسبوع»، وقال مولود أوغلو: «سفينتنا كانت مجرد سفينة صيد ويبدو لي أن رد فعل سفينة البحرية الروسية كان مبالغا فيه».

وأضاف: «بالقطع روسيا وتركيا عليهما استعادة علاقة الثقة التي كانت تربطهما دوما لكن لصبرنا حدوداً».

في الغضون، اجتازت سفينة حربية روسية، أمس، مضيق البسفور، بعد عودتها من سورية. وحسب موقع «ترك برس»، فإن السفينة الحربية، اجتازت مضيق جناق قلعة غرب تركيا متوجهة إلى البحر الأسود، دون قيود من الحكومة التركية.

ويحق للسفن الحربية التابعة لدول حوض البحر الأسود، اجتياز مضيق البوسفور بموجب اتفاقية مونترو، التي وقعت عام ١٩٣٦.

ويحق للحكومة التركية فرض قيود على عبور سفن دول خارج الحوض، حسب عدد السفن المارة، والوزن والشكل والحمولة.

على خط مواز، صرّح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بأنه طلب من المسؤولين الإيرانيين التعامل مع شعوب المنطقة وتركيا على أساس الأخوة في الدين، والابتعاد قدر الإمكان عن النزاعات المبنية على أساس طائفي ومذهبي، وذلك خلال لقائه عدداً منهم على هامش مؤتمر الحيادية الذي جرى في تركمانستان السبت.

وجاءت تصريحات أردوغان هذه أثناء لقائه بالصحفيين على متن طائرته الخاصة في طريق عودته إلى تركيا من تركمانستان، بحسب «ترك برس».

وقال أردوغان: «لقد أبلغت الجانب الإيراني عن عدم اتفاقنا معهم في وجهات النظر حيال الأزمة السورية المستمرة منذ خمس سنوات، لكنني طلبت منهم في الوقت نفسه الابتعاد عن السياسات المذهبية والطائفية التي تتبعها إيران في تعاملاتها مع شعوب ودول المنطقة، ووجهت لهم دعوة بتعزيز العلاقات القائمة بيننا وتطويرها».

وفيما يخص الخلاف الحاصل مع روسيا نتيجة إسقاط المقاتلات التركية الطائرة الروسية فوق الأجواء السورية، زعم أردوغان بأن بلاده قامت بتطبيق قواعد الاشتباك وأنها حذرت الطائرة التي انتهكت مجالها الجوي لعدة مرات قبل إسقاطها، مشيراً إلى عدم قدرته على فهم ما يُشاع في بعض الصحف حول تعمد بعض الأطراف لإثارة الخلاف بينه وبين الرئيس الروسي بوتين وأنّ عملية إسقاط الطائرة الروسية كانت مقصودة من أجل زعزعة العلاقات بينهما.

وقال أردوغان: «إنّ بوتين يعرفني جيداً وكان يمدح بشخصي كثيراً خلال لقاءاتنا الثنائية، وإنني أعتقد أن تصريحاته الأخيرة التي أعقبت عملية إسقاط المقاتلة الروسية ناتجة عن فورة دم لا أكثر، وآمل أن ننهي هذا الخلاف بالطرق الدبلوماسية والحوار المشترك ونعيد العلاقات بيننا إلى سابق عهدها».

أوبراين: ٣,٢ مليارات دولار لمساعدة ١٣,٥ مليون سوري

مؤتمر ستيفن أوبراين في فندق الداما روز بدمشق (سانا)

أكد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين أن الأمم المتحدة وشركائها «وضعوا اللمسات الأخيرة على خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠١٦ وبلغت الميزانية المقدرة ٣,٢ مليارات دولار لمساعدة ١٣,٥ مليون سوري».

وخلال مؤتمر صحفي عقده أمس في فندق الداماروز بدمشق، ذكر أوبراين أن المجتمع الإنساني يصل إلى ملايين الأشخاص كل شهر «وهناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي من أجل مواصلة الجهود»، آملاً في أن يقدم المجتمع الدولي «تمويلاً سخياً» في مؤتمر لندن بشأن سورية المزمع عقده في بداية شباط من العام القادم.

وعن مباحثاته مع عدد من المسؤولين السوريين، أعرب منسق الإغاثة عن أمله في أن تترجم المباحثات التي أجراها معهم «بتحسن ملموس على أرض الواقع وخاصة الجهود المبذولة لمساعدة الناس في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها»، منوها بالجهود التي تبذلها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

وقال أوبراين: «من الضروري ضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين في جميع المناطق»، مضيفاً إن «عملنا يتم وفق القانون الإنساني الدولي دون انحياز وبشكل مستقل بهدف تقديم المساعدات لمحتاجيها وحماية المدنيين بعيداً عن التسييس وإتاحة الفرصة بشكل أكبر للوصول إلى الجميع».

ورداً على سؤال عن أثر العقوبات الاقتصادية على سورية، أوضح الوكيل الأممي للشؤون الإنسانية «إننا نركز على تلبية الاحتياجات الإنسانية، وهذا اختصاصنا، وخاصة الوصول إلى المناطق المحاصرة». وحول الاتفاق الحاصل في حي الوعر في مدينة حمص، بين أوبراين أنه سمح بتقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى المجتمعات التي لم تتلق مساعدات مشابهة منذ كانون الثاني من العام الحالي.

وتعتبر زيارة أوبراين إلى سورية الثانية من نوعها بعد تعيينه وكيلاً للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. في غضون ذلك اعتبر أوبراين أن «الهجمات العشوائية» على مدرسة في مدينة دوما، وعلى أحياء سكنية في العاصمة «غير مقبولة».

وقال: إن «هجمات عشوائية مماثلة غير مقبولة وعلينا بذل أقصى ما بوسعنا لحماية المواطنين الأبرياء، وبينهم نساء وأطفال، من أعمال وحشية مشابهة».

ودعا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية «جميع الأطراف لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان». **(سانا– أ ف ب)**

سلمت لائحة بأسمائهم للأمم المتحدة والسفارة الروسية

قوى معارضة في الداخل تختار ممثليها

| الوطن

اختارت قوى معارضة في الداخل ٢٢ شخصاً كممثلين للمعارضة الداخلية، وسلمت لائحة بأسمائهم للأمم المتحدة.

وعقدت الأربعاء الماضي قوى معارضة في الداخل مؤتمراً بدمشق، تحت شعار «صوت الداخل»، بالترافق مع مؤتمر الرياض الذي شارك فيه ممثلون لقوى سياسية معارضة، وممثلون عن تنظيمات مسلحة تقاتل في سورية، وذلك بهدف اختيار وفد يمثل المعارضة السورية في مفاوضات محتملة مع وفد حكومي.

وشارك في مؤتمر دمشق الذي عقد بفندق الشيراتون من ١٥ إلى ١٧ تياراً وهيئة وحزباً من أبرزها «حزب التضامن، حزب سورية الوطن، حزب الشباب الوطني السوري، حزب الشباب للعدالة والتنمية، وهيئة العمل الوطني الديمقراطي»، وذلك بحضور ممثلين عن البعثات الدبلوماسية الاجنبية في دمشق.

وندد المشاركون في مؤتمر دمشق، بمؤتمر الرياض والمشاركين فيه، على اعتبار أن الأخير تجاهل المعارضة الداخلية. واتفق المشاركون بمؤتمر دمشق على إرسال أسماء ممثليها في أي حوار سياسي يخص الأزمة السورية إلى المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، مؤكدة أن تجاهل هذه القوى المعارضة سيؤدي إلى إخفاق أي جهد سياسي وتعثره.

وحصلت «الوطن» أمس على لائحة بأسماء الأشخاص الذين اختارهم مؤتمر دمشق لتمثيل المعارضة الداخلية.

وتضمنت اللائحة كلاً من «محمود مرعي وميس الكريدي– هيئة العمل الوطني الديمقراطي، مجد نيازي ووضاح كيال– حزب سورية الوطن، إليان مسعد ومصطفى قلعه جي– هيئة العمل الوطني السوري، محمد أبو قاسم ومجد الأغواني– حزب التضامن، عبد القادر عبيد وشادي قحوش– الحزب السوري القومي الاجتماعي المعارض، ماهر مرهج وسهير سرميني– حزب الشباب الوطني السوري، بروين إبراهيم وجعفر مشهدية– حزب الشباب للعدالة والتنمية، ماهر كرم– حزب التضامن العربي الديمقراطي، نواف الملحم وسلمان شبيب– حزب الشعب، سنان علي ديب، باسل كويفي، سليم الخراط– حزب التضامن الوطني الديمقراطي، طارق الأحمد– الحزب السوري القومي الاجتماعي وجمعية سورية المدينة، محمد شكري شيخاني الذي أعلن انشقاقه عن هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي أثناء مؤتمر دمشق.

مؤتمر «صوت الداخل» شيراتون دمشق (تصوير طارق السعدوني)

وقالت إحدى قيادات الهيئات التي شاركت في مؤتمر دمشق لـ«الوطن»، إن اللائحة تم تسليمها برسالة إلى مكتب المبعوث الأممي في سورية ستيفان دي ميستورا، وكذلك إلى السفارة الروسية بدمشق.

وتوقعت المصادر، أن تختار الأمم المتحدة أسماء من اللائحة كممثلين عن معارضة الداخل.

«الإخوان» ومجموعات من ميليشيا «الحر» يؤيدون مخرجات مؤتمر الرياض

| الوطن- وكالات

أعلنت جماعة «الإخوان المسلمين» في سورية تأييدها «لمخرجات» مؤتمر الرياض ودعم «مخرجات الهيئة العليا للتفاوض ما دامت التزمت بالثوابت الوطنية التي تمّ التوافق عليها». كما أعلنت عدة مجموعات تابعة لميليشيا «الجيش الحر» تأييدها لاجتماعات مؤتمر الرياض. وقالت جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في سورية في بيان لها، حسب موقع «زمان الوصل» المعارض: «رغم رؤيتنا المختلفة لبعض النقاط حول نسب التمثيل وآليّات التعامل مع الأجهزة الأمنية والعسكرية، إلا أن نجاح المؤتمرين في التوافق على الثوابت الوطنية، والرؤية المستقبلية لحلّ سياسي لم يكن ليتم لولا الدعم اللوجستي من السعودية».

وأكدت الجماعة «دعمها لحلّ سياسي يحقّق أهداف «الثورة» المتمثلة بوثيقة المبادئ الخمسة التي توافق عليها السوريون»، مشيرة إلى أن «المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الخاصة».

وفي السياق فقد أصدرت مجموعات «الفرقة الشمالية – فيلق الشام – تجمع صقور الجبل» التابعة لميليشيا «الجيش الحر» بيانات أيدت فيها حسب موقع «الدرر الشامية» الالكتروني المعارض، مساعي السعودية في توحيد جهود المعارضة السورية من أجل إسقاط النظام، مع الإشارة إلى الحفاظ على الثوابت الثورية.

وختمت تلك المجموعات بياناتها بدعم ممثلي «الجبهة الشمالية» الحاضرين بالمؤتمر، وشُكْر السعودية وملكها على احتضان تلك الاجتماعات.

من جانبه قال أمين عام الائتلاف المعارض، يحيى مكتبي: إن تصريحات زعيم جبهة النصرة المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، أبو محمد الجولاني، بخصوص مؤتمر الرياض وفق ما ذكرت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء «ستستثمرها بشكل جيد روسيا، وإيران، والنظام في دمشق».

وكان «الجولاني» انتقد في حوار بثته إحدى قنوات التلفزة التابعة للمعارضة السورية، السبت، التنظيمات المسلحة المشاركة في مؤتمر الرياض، الأسبوع الماضي، وقال إن «جبهة النصرة لم تتلق دعوة للحضور»، مشيراً إلى أن تلك الدعوة كانت ستواجه بالرفض. وقال إن «هذا المؤتمر خطوة تنفيذية لما جرى في فيينا، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً»، معتبراً أن مؤتمر فيينا خرج «بأشياء لا تصب في مصلحة أهل الشام وهو مرفوض جملة وتفصيلا»، معتبراً أن اتفاقات الهدنة بين النظام والمجموعات المسلحة في سورية، «تفيد النظام».

واعتبر مكتبي، أن أقوال الجولاني «لا تعبر إلا عن قائلها». وأضاف «كلما كانت هناك بارقة أمل، وتجميع للجهود، ومحاولة لإيقاف شلال دم السوريين، تنبري مجموعة من القوى لتهدّ هذه الجهود، وتعيدنا لنقطة الصفر».

وكان مؤتمر الرياض للمعارضة السورية، اختتم أعماله الخميس الماضي، وخرج بمقررات منها، تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات، وتضم ٣٤ عضواً، وتأييد الحل السياسي وفق بيان جنيف١ الذي أقر عام ٢٠١٢، وتنحي الرئيس بشار الأسد مع بدء المرحلة الانتقالية.